



## أفلاطون والمدينة الفاضلة: قراءة فلسفية في مفاهيم السلام والعدالة

م.د ليلي يونس صالح

(جامعة الموصل - مركز بناء السلام والتعايش السلمي - الموصل- العراق )

الكاتب المسؤول: [layla.v.s@uomosul.edu.iq](mailto:layla.v.s@uomosul.edu.iq)

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى استكشاف رؤية أفلاطون للسلام باعتباره حالة شاملة من الانسجام الأخلاقي والسياسي والاجتماعي، تتجاوز المفهوم التقليدي الذي يحصره في مجرد غياب الحروب والصراعات المسلحة. وينطلق البحث من تحليل العلاقة الوثيقة التي أقامها أفلاطون بين تحقيق السلام وبناء المدينة الفاضلة القائمة على العدالة، والتربية الأخلاقية السليمة، وسيادة الفضيلة بوصفها الأساس الذي يضمن استقرار الدولة وتماسك المجتمع. كما يتناول البحث بالنقد والتحليل أبرز الاعتراضات التي وُجّهت إلى فلسفته السياسية، ولا سيما ما يتعلق بطابعها المثالي وتقسيمها الطبقي للمجتمع وحدود قابليتها للتطبيق العملي. ويسعى كذلك إلى بيان مدى استمرار تأثير الفكر الأفلاطوني في النظريات السياسية الحديثة، خاصة في القضايا المرتبطة بالعدالة والحكم الرشيد وبناء الدولة الأخلاقية. فضلاً عن ذلك، يسلط البحث الضوء على القيمة المعاصرة لأفكار أفلاطون وإمكان الإفادة منها في فهم ومعالجة أزمات العنف والصراع وعدم الاستقرار التي تواجه المجتمعات المعاصرة على المستويين المحلي والدولي.

**الكلمات المفتاحية:** الفلسفة، بناء السلام، أفلاطون، العدالة، التعايش

تأريخ النشر: ٢٠٢٦-٦-١

تأريخ القبول: ٢٠٢٦-٥-٢٨

تأريخ الاستلام: ٢٠٢٦-٥-١٢

## Plato and the Ideal City: A Philosophical Reading of the Concepts of Peace and Justice

. Lecturer Layla Younis Saleh

(University of Mosul / Center for Peacebuilding and Peaceful Coexistence  
Mosul – Iraq)

Corresponding author: [layla.v.s@uomosul.edu.iq](mailto:layla.v.s@uomosul.edu.iq)

### Abstract

This research aims to explore Plato's conception of peace as a comprehensive state of moral, political, and social harmony that transcends the traditional understanding of peace as merely the absence of war and armed conflict. The study examines the close relationship established by Plato between the attainment of peace and the construction of the ideal state, founded upon justice, sound moral education, and



the supremacy of virtue as the fundamental principles ensuring political stability and social cohesion. Furthermore, the research critically analyzes the major objections directed at Plato's political philosophy, particularly its idealistic nature, its hierarchical social structure, and the practical limitations associated with its implementation. It also seeks to demonstrate the enduring influence of Platonic thought on modern political theory, especially in discussions concerning justice, good governance, and the establishment of an ethical state. In addition, the study highlights the contemporary relevance of Plato's ideas and their potential contribution to understanding and addressing the crises of violence, conflict, and instability that continue to challenge societies at both local and global levels.

**Keywords:** Philosophy, Peacebuilding, Plato, Justice, Coexistence

Received: 12-5-2026

Accepted: 28-5-2026

Published: 1-6-2026

## المقدمة

يعد أفلاطون من أبرز فلاسفة اليونان الذين تركوا أثراً عميقاً في تطور الفكر السياسي والأخلاقي، إذ سعى من خلال مشروعه الفلسفي إلى تقديم نموذج مثالي للدولة القادرة على تحقيق العدالة والسلام والاستقرار الاجتماعي. وقد تجسدت هذه الرؤية بصورة واضحة في كتاب الجمهورية، الذي يُعدّ من أهم الأعمال الفلسفية في التراث الإنساني، حيث عرض فيه تصوره للمدينة الفاضلة بوصفها مجتمعاً قائماً على الانسجام بين الأفراد والطبقات الاجتماعية، وتوجيه الحياة السياسية وفق مبادئ العقل والفضيلة.

وينطلق أفلاطون من فكرة أساسية مفادها أن السلام الحقيقي لا يتحقق بمجرد غياب الحروب أو النزاعات، بل يتأسس على وجود نظام عادل يضمن لكل فرد أداء الدور الذي يتناسب مع قدراته وطبيعته. فالعدالة، في نظره، تمثل حالة من التوازن والانسجام بين مكونات المجتمع المختلفة، ولذلك قسم المدينة إلى ثلاث طبقات رئيسية: طبقة الحكام الفلاسفة التي تتولى قيادة الدولة، وطبقة الجنود التي تضطلع بمهمة الدفاع عنها، وطبقة المنتجين من العمال والحرفيين الذين يوفرون احتياجاتها الاقتصادية. وعندما تؤدي كل طبقة وظيفتها الخاصة دون تدخل في شؤون الطبقات الأخرى، يتحقق النظام والاستقرار اللذان يشكلان أساس السلام الاجتماعي.

كما ترتبط العدالة عند أفلاطون ارتباطاً وثيقاً ببنية النفس الإنسانية، إذ يرى أن النفس تتكون من ثلاثة عناصر هي العقل والغضب والشهوة، وأن الإنسان العادل هو الذي ينجح في إخضاع الرغبات والانفعالات لسلطة العقل. ومن هذا المنطلق تصبح المدينة الفاضلة انعكاساً للنفس المتوازنة؛ فكما يتحقق الانسجام



داخل الفرد عندما يقود العقل بقية القوى النفسية، يتحقق السلام داخل المجتمع عندما تسود الحكمة والعدالة في إدارة شؤونه العامة.

ويمنح أفلاطون مكانة مركزية للفيلسوف الحاكم باعتباره الأقدر على قيادة الدولة نحو الخير العام، وذلك لما يمتلكه من معرفة بالحقيقة وإدراك للمبادئ الأخلاقية العليا. فالحاكم المثالي، وفق تصوره، لا يسعى إلى السلطة لتحقيق مصالح شخصية أو مكاسب مادية، بل يتولى الحكم بدافع المسؤولية الأخلاقية وخدمة المجتمع. ومن هنا ارتبط مفهوم السلام في فلسفته بوجود قيادة حكيمة قادرة على تحقيق العدالة وصيانة التوازن بين مصالح الأفراد والجماعات، الأمر الذي يجعل المدينة الفاضلة نموذجاً فلسفياً يجمع بين الحكم الرشيد والاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي.

### مدخل

تُعدّ الفلسفة اليونانية من أهم المرتكزات الفكرية التي أسهمت في بناء الحضارة الإنسانية، إذ أرست الأسس الأولى للتفكير العقلي وأسهمت في تأسيس مبادئ الفلسفة والمنطق والبحث العقلاني في تفسير الوجود والإنسان والمجتمع. وقد شكّل هذا التحول من التفسير الأسطوري إلى التفسير العقلي نقطة انعطاف جوهرية في تاريخ الفكر البشري، حيث أصبح العقل أداة مركزية لفهم العالم وتفسير ظواهره (كرم، ١٩٣٦، صفحة ١٢). وفي هذا السياق، يبرز أفلاطون بوصفه أحد أبرز الفلاسفة الذين عمّقوا التفكير في قضايا العدالة والسلام ضمن إطار فلسفي متكامل، ما يجعل العودة إلى هذا التراث ضرورة لفهم الإشكالات المعاصرة المتعلقة بالعنف والتطرف وإمكان معالجتها فكرياً عبر استعادة قيم العقل والحوار.

وفي ظل التحديات الراهنة التي يشهدها العالم، ولا سيما تصاعد مظاهر العنف والتطرف الفكري، تبرز أهمية إعادة قراءة الفلسفة اليونانية، وخاصة الفلسفة الأفلاطونية، بوصفها مصدراً غنياً لإعادة بناء مفاهيم السلام على أسس عقلانية وأخلاقية. فالعنف والتطرف لا يمكن النظر إليهما كظواهر سطحية، بل هما تعبير عن اختلال عميق في فهم الإنسان لذاته وللعلاقة مع الآخر، وهو ما يجعل العودة إلى الفلسفة ضرورة لإعادة تأسيس الوعي الإنساني على مبادئ التوازن والاعتدال. وفي هذا الإطار، يقدم أفلاطون تصوراً يجعل من العدالة أساساً لتحقيق السلام، إذ يرى أن استقامة النظام الداخلي للإنسان والمجتمع هي الشرط الجوهري للاستقرار (بدوي، ١٩٤٦، صفحة ٣٥).

لقد ركّز الفلاسفة اليونانيون، وعلى رأسهم أفلاطون، على مفاهيم الفضيلة والحكمة والعدالة بوصفها القاعدة الأخلاقية التي يقوم عليها المجتمع الفاضل، وهي مفاهيم تشكل اليوم إطاراً نظرياً يمكن توظيفه في مواجهة مظاهر التعصب والانغلاق الفكري. كما أن الحوار الفلسفي الذي ميّز الفكر اليوناني مثل نموذجاً مبكراً لتعزيز ثقافة التفاهم وقبول الاختلاف، وهو ما يجعل الفلسفة أداة فعالة في بناء فضاء فكري قائم على التعددية والاعتراف بالآخر (زكريا، ٢٠٠٦، صفحة ٤١).



وتكمن أهمية هذا البحث في محاولة تقديم قراءة معاصرة للفكر الأفلاطوني وربطه بقضايا الواقع الراهن، ولا سيما ما يتعلق بإشكاليات العنف والتطرف وغياب الاستقرار الاجتماعي. إذ يسعى البحث إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه الفلسفة في بناء مجتمع يقوم على السلام والعدالة، ليس بوصفها مجرد تأملات نظرية، بل باعتبارها إطاراً عملياً لإعادة تشكيل الوعي الإنساني وتوجيهه نحو قيم الحوار والتسامح والتوازن الاجتماعي.

### أولاً: ماهية الفكر السياسي اليوناني وخصائصه العامة

ظهر الفكر اليوناني في سياق تاريخي اتسم بتحول جذري في طريقة إدراك الإنسان للعالم، إذ انتقل من التفسير الأسطوري القائم على تدخل الآلهة والقوى الغيبية إلى التفسير العقلي الذي يعتمد على البرهان والملاحظة والتأمل المنطقي. وقد أسهم هذا التحول في تأسيس الفلسفة بوصفها بحثاً عقلانياً في طبيعة الوجود والمعرفة والقيم، مما جعلها نقطة انطلاق أساسية في تطور الفكر الإنساني (كرم، ١٩٣٦، صفحة ١٨). وفي هذا الإطار المبكر تشكلت البذور الأولى لفكرتي السلام والعدالة، حيث ارتبطت العدالة في الفكر اليوناني الأول بفكرة التوازن الكوني والانسجام بين عناصر الطبيعة، قبل أن تنتقل لاحقاً إلى المجال الأخلاقي والسياسي، وهو ما مهد لظهور التصورات الفلسفية الأكثر تنظيماً عند أفلاطون.

وفي المرحلة الفلسفية السابقة على أفلاطون، ولا سيما عند الطبيعيين والسوفسطائيين، بدأت ملامح التفكير في العدالة باعتبارها نتاجاً اجتماعياً مرتبطاً بالتشريع الإنساني لا بالمعايير المطلقة، كما برزت محاولات لفهم النظام الاجتماعي بوصفه امتداداً لقوانين الطبيعة أو نتاجاً لاتفاقيات بشرية. وقد أسهم هذا التباين في فتح النقاش حول معنى العدالة وحدودها، وهو ما جعل مفهوم السلام مرتبطاً أكثر بفكرة التنظيم الاجتماعي وتوازن المصالح، لا بمجرد غياب الصراع. ومع ذلك، ظل هذا التصور محدوداً لغياب نموذج فلسفي شامل يربط بين الأخلاق والسياسة بشكل متكامل (إمام، ١٩٥٨، صفحة ٢٧).

ومع تطور الفكر الأخلاقي عند سقراط، بدأ التحول الحقيقي في فهم العدالة بوصفها قيمة داخلية ترتبط بتهديب النفس الإنسانية، حيث أصبح الإنسان العادل هو الإنسان الذي يعرف الخير ويمارسه، وهو ما ربط العدالة بالمعرفة والفضيلة. وقد مثل هذا التحول خطوة مهمة نحو إعادة تعريف السلام باعتباره حالة داخلية من الانسجام النفسي. تنعكس على المجتمع، وليس مجرد حالة خارجية من غياب الصراع. وهنا تتبلور الفكرة التي سيطورها أفلاطون لاحقاً، والمتمثلة في أن استقرار الدولة يبدأ من استقامة النفس (بدوي، ١٩٤٦، صفحة ٥٢).

ويأتي أفلاطون ليقوم بتركيب شامل لهذه المقدمات الفكرية، حيث أعاد بناء مفهوم العدالة ضمن إطار سياسي وأخلاقي متكامل، جعل فيه العدالة أساساً لبناء الدولة الفاضلة، ومصدراً مباشراً لتحقيق السلام الاجتماعي. ففي تصوره، لا يتحقق السلام إلا عندما تؤدي كل طبقة من طبقات المجتمع وظيفتها دون تعدُّ أو صراع، بحيث يسود الانسجام بين الحكام والجنود والمنتجين، تماماً كما تسود العدالة داخل النفس



بين العقل والغضب والشهوة. وبذلك يصبح السلام انعكاساً مباشراً للعدالة، سواء على مستوى الفرد أو الدولة (أفلاطون، ٢٠٠٤، صفحة ٦٤).

وفي هذا السياق، يوسع أفلاطون الفهم السابق للعدالة، فلا يكتفي بتفسيرها بوصفها قيمة أخلاقية كما عند سقراط، ولا قانوناً اجتماعياً كما عند بعض السوفسطائيين، بل يجعلها نظاماً بنويماً شاملاً يقوم عليه استقرار الدولة. فالدولة عنده ليست مجرد تنظيم سياسي، بل كيان أخلاقي يعكس توازن النفس الإنسانية. ومن هنا يصبح تحقيق العدالة شرطاً ضرورياً لبناء السلام، لأن اختلال هذا التوازن يؤدي إلى الفوضى والصراع داخل المجتمع.

ويؤكد أفلاطون هذا التصور من خلال تشبيهه الدولة بالجسم الحي، حيث لا يمكن أن يستقيم عمله إلا بتكامل أعضائه، كما لا يمكن أن تتحقق سعادة الإنسان إلا بتوازن قواه النفسية. وبهذا المعنى يصبح السلام السياسي امتداداً طبيعياً للسلام الداخلي، ويغدو الحكم الفلسفي شرطاً لضمان هذا التوازن، لأن الفيلسوف وحده يمتلك المعرفة التي تؤهله لتوجيه الدولة نحو الخير العام بعيداً عن المصالح الفردية (أفلاطون، ١٩٨٦، ص ٢١١).

كما يظهر في فلسفة أفلاطون انتقال واضح من التصورات الجزئية للعدالة إلى تصور كلي شامل يربط بين الفرد والدولة والتشريع والتاريخ، حيث يرى أن القوانين ليست ثابتة بل تتغير تبعاً للظروف التاريخية والاجتماعية، وهو ما يجعل العدالة عملية ديناميكية مرتبطة بالواقع. ومع ذلك، يظل الهدف النهائي هو تحقيق الاستقرار والسلام من خلال إقامة نظام أخلاقي يحكم العلاقات الاجتماعية ويضبطها (المرجع نفسه، ص ٢١٣-٢١٥).

وبذلك يمكن القول إن أفلاطون يمثل نقطة التتويج في تطور مفهوم العدالة في الفكر اليوناني، إذ جمع بين الإرث السابق عليه من التفكير الطبيعي والأخلاقي والسياسي، وأعاد صياغته في إطار نظري متكامل يجعل من العدالة أساساً للسلام، ومن السلام نتيجة طبيعية لانسجام الدولة والنفس معاً. وهذا ما يمنح فلسفته أهمية مستمرة في فهم قضايا الدولة والاستقرار والصراع في الفكر السياسي القديم والحديث.

### ثانياً: قراءة معاصرة للفلسفة اليونانية في مواجهة العنف

يُعدّ العنف من أكثر الظواهر التصاقاً بالتاريخ الإنساني، إذ رافق تشكل المجتمعات منذ بداياتها الأولى، وارتبط بالصراعات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي نشأت عن اختلاف المصالح وتباين الرؤى. ويُفهم العنف بوصفه استخداماً للقوة المادية أو الرمزية بهدف إلحاق الضرر بالآخر أو فرض السيطرة عليه، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات (حرب، ٢٠٠٥، صفحة ١٥). أما التطرف فهو نمط فكري يقوم على رفض الاعتدال والانغلاق داخل رؤية أحادية تعتبر نفسها الحقيقة المطلقة، مما يؤدي إلى إقصاء الآخر ونفي حقه في الاختلاف (الجابري، ٢٠٠١، صفحة ٧٣).



وتكمن خطورة التطرف في كونه لا يبقى مجرد فكرة نظرية، بل يتحول إلى سلوك اجتماعي عنيف عندما يقترن بالتعصب ورفض الحوار. فالمتطرف يميل إلى احتكار الحقيقة، مما يعطل إمكان التعايش ويؤسس لبيئة مشحونة بالصراع. وهذا ما يجعل التطرف أحد أبرز المداخل الفكرية للعنف، إذ يتحول الاختلاف من حالة طبيعية إلى سبب للصدام (حنفي، ١٩٨٨، صفحة ٥٥). ومن هنا يصبح العنف نتيجة مباشرة لانغلاق الفكر وغياب التعددية.

وقد تناولت الفلسفة مسألة العنف بوصفها إشكالية مرتبطة بطبيعة الإنسان وبنيته النفسية والاجتماعية، فبعض التفسيرات تربطه بالخوف والقلق والشعور بالتهديد، بينما تربطه تفسيرات أخرى بغياب العدالة وتفاهم الفوارق الاجتماعية. كما تشير مقاربات معاصرة إلى أن ضعف التفكير النقدي يسهم في قابلية الأفراد لتبني الأفكار المتشددة دون تمحيص (أركون، ١٩٨٤، صفحة ٨٨). ومن هنا يظهر أن العنف ليس ظاهرة تلقائية، بل نتيجة لبنية فكرية واجتماعية قابلة للتغيير.

إن معالجة العنف لا يمكن أن تقتصر على الحلول الأمنية، بل تتطلب تفكيك جذوره الفكرية والثقافية، وإعادة بناء الوعي على أسس عقلانية وأخلاقية. فغياب العدالة الاجتماعية، وضعف التربية النقدية، وانسداد قنوات الحوار، كلها عوامل تُنتج بيئات خصبة للتطرف. ولذلك فإن المقاربة الفكرية تظل شرطاً أساسياً لأي مشروع يهدف إلى الحد من العنف (الجابري، ٢٠٠١، صفحة ٩١).

وفي هذا السياق، يقدم الفكر اليوناني، ولا سيما الفلسفة الأفلاطونية والأرسطية، إطاراً نظرياً مهماً في مواجهة العنف، من خلال تأكيده على ضرورة التوازن بين قوى النفس الإنسانية، حيث يؤدي الإفراط في العاطفة أو الشهوة أو الغضب إلى اختلال السلوك وابتعاده عن الاعتدال (أرسطو، ٢٠٠٨، صفحة ٤٩). ومن ثم فإن التربية على الاعتدال تمثل مدخلاً أساسياً لبناء شخصية غير عنيفة.

كما أن مفهوم المجتمع المدني، في تطوره الفلسفي والسياسي، يعكس انتقال الإنسان من حالة الفطرة إلى حالة التنظيم العقلاني القائم على العقد الاجتماعي والمؤسسات السياسية. وقد نظر هيجل إلى هذا المجتمع بوصفه فضاءً وسيطاً بين العائلة والدولة، يتميز بالتنظيم الأخلاقي والاقتصادي (الخرجي، ٢٠٠٤، ص ١٠٥). ومن هنا يمكن فهم المجتمع المدني كآلية لضبط الصراع وتحويله من العنف إلى التنظيم.

وفي هذا السياق التاريخي، شكّل ظهور المدينة في الفكر اليوناني لحظة تحول كبرى في تنظيم الحياة الإنسانية، حيث بدأت العلاقات الاجتماعية تأخذ شكلاً سياسياً ومؤسسياً جديداً منذ القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد، مما أدى إلى نشوء فضاء مدني قائم على القانون والمواطنة (فرنان، ١٩٨٧، ص ٤١). وقد مثلت أئينا نموذجاً بارزاً لهذا التحول، خاصة في عصر-بركلييس الذي ازدهرت فيه الفنون والعلوم والبحث الفكري، رغم التحول التدريجي نحو الطابع المدني على حساب الروح العسكرية (أفلاطون، ٢٠٠٣، ص ١٩).



ومن هذا المنظور، يمكن فهم الفكر الأفلاطوني بوصفه محاولة فلسفية لربط الفرد بالمجتمع ربطاً عضوياً، حيث لا يمكن فصل الإنسان عن المدينة، ولا فهم العدالة في الفرد بمعزل عن العدالة في الدولة. فالعدالة عند أفلاطون تبدأ من المدينة لأنها أوضح وأشمل، ثم تنعكس على الفرد باعتباره جزءاً من هذا الكل المنظم. وهكذا يصبح السلام الاجتماعي نتيجة مباشرة لانسجام أجزاء المجتمع كما ينسجم العقل مع قوى النفس.

ويؤكد أفلاطون أن غاية المجتمع ليست مجرد البقاء، بل تحقيق السعادة القائمة على الفضيلة، حيث لا يمكن للإنسان أن يحقق كماله خارج إطار المدينة. فالحياة الفردية المعزولة لا تكفي لبناء فضيلة كاملة، بل إن الإنسان لا يكتمل إلا داخل مجتمع منظم يتيح له ممارسة الخير العام. ومن هنا تصبح العدالة الفضيلة العليا التي تضمن التوازن بين حرية الفرد وصالح الجماعة (السبوعي، ١٩١٩، ص ٨٣).

وفي امتداد هذا التصور، تشكل الفضيلة أساساً محورياً في بناء مجتمع متسامح، إذ يرى الفكر الفلسفي أن الإنسان الفاضل هو من يسعى إلى الخير العام لا إلى المصلحة الفردية فقط (أفلاطون، ٣٨٠ ق.م، صفحة ١١٢). ومن ثم فإن غياب الفضيلة يؤدي إلى تغليب الأنانية التي تمهد لظهور الصراع والعنف. كما أن العدالة الاجتماعية تمثل شرطاً ضرورياً للاستقرار، لأن الشعور بالإنصاف يقلل من التوترات ويحد من النزعات العدوانية (أرسطو، صفحة ٧٧).

ويبرز الحوار بوصفه أحد أهم الأدوات التي اعتمدها الفكر الفلسفي اليوناني في مواجهة العنف، إذ لا يمكن الوصول إلى الحقيقة إلا عبر النقاش وتبادل الآراء، لا عبر الإقصاء أو القسر. فالحوار يتيح بناء المعرفة بشكل تشاركي، ويخفف من حدة التوتر بين الأفراد (أفلاطون، ٢٠٠٤، صفحة ٩٥). كما أن تعزيز التفكير النقدي يمثل وسيلة أساسية لمقاومة الأفكار المتطرفة، لأن الفرد القادر على التحليل يكون أقل عرضة للانقياد وراء الخطابات الإقصائية (زكريا، ٢٠٠٦، صفحة ٦٦).

ويؤدي الحوار كذلك دوراً في ترسيخ ثقافة الاعتدال، من خلال فتح المجال أمام الاعتراف بالاختلاف والتنوع الثقافي والفكري، مما يساهم في تحويل الصراع من مواجهة عنيفة إلى تفاعل فكري سلمي (بوبر، ١٩٤٥، صفحة ١٣٤). وهكذا يتحول الحوار إلى أداة لبناء السلام بدل أن يكون مجرد وسيلة تواصل.

كما أن تعزيز التسامح يقوم على الاعتراف المتبادل بحق الاختلاف، وهو ما يشكل الأساس الحقيقي للتعايش السلمي. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتمتع بحرية التعبير وتمكين التعليم النقدي تكون أقل عرضة لانتشار التطرف والعنف (ميل، ١٨٥٩، صفحة ٥٨). ومن هنا يتضح الدور المحوري للتعليم في بناء وعي فلسفي قادر على مواجهة الانغلاق الفكري.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن إدماج الفلسفة في التعليم لا يهدف فقط إلى المعرفة النظرية، بل إلى تكوين عقل نقدي قادر على الحوار والتفكير المستقل، وهو ما يمثل خط الدفاع الأول ضد العنف والتطرف في المجتمعات المعاصرة.



### ثالثاً : تطبيقات معاصرة للفكر اليوناني في مكافحة التطرف

أصبحت الحاجة ملحة في العصر الحديث إلى الاستفادة من التراث الفلسفي في معالجة المشكلات الفكرية التي يعاني منها المجتمع، ومن أبرز هذه المشكلات ظاهرة التطرف التي تهدد الاستقرار الاجتماعي. ويمكن توظيف الفكر اليوناني في هذا المجال من خلال التركيز على القيم التي تدعو إلى الاعتدال والتوازن في التفكير والسلوك، حيث يُعدّ أفلاطون من أبرز الفلاسفة الذين أسسوا لرؤية تربط بين السلام والعدالة بوصفهما نتاجاً مباشراً للانسجام الداخلي في النفس وفي بنية الدولة معاً. فالعنف عند أفلاطون لا ينشأ من القوة المادية فقط، بل من اختلال التوازن بين قوى النفس الثلاث: العقل والغضب والشهوة، وهو ما يؤدي إلى فوضى داخل الفرد تنعكس لاحقاً على المجتمع كصراع سياسي أو اجتماعي (أركون، ١٩٨٤، صفحة ١٢١).

ومن هذا المنظور، يصبح تحقيق السلام في الفكر الأفلاطوني ليس مجرد غياب للحرب، بل حالة من التوازن البيوي الذي يقوم على سيادة العقل وتنظيم الرغبات داخل الفرد، ومن ثم انعكاس ذلك على الدولة باعتبارها "نفساً كبرى". وهذا الفهم يفتح المجال أمام تطبيقات معاصرة ترى في التربية الفلسفية وسيلة للحد من العنف، إذ يمكن توظيف الفلسفة في المدارس والجامعات بوصفها أداة لبناء وعي نقدي يحدّ من قابلية الأفراد لتبني الخطابات المتطرفة. فالحوار الفلسفي لا يهدف فقط إلى تبادل الآراء، بل إلى تهذيب الذات وتدريبها على الاعتراف بالآخر، وهو ما يشكل أساساً لبناء السلام الاجتماعي (بوبر، ١٩٤٥، صفحة ١٤٠).

إن العدالة، في ضوء القراءة الأفلاطونية المعاصرة، تمثل الآلية الجوهرية لتحقيق السلام، إذ إن الظلم الاجتماعي يُعدّ أحد أهم مصادر العنف. فحين يشعر الأفراد بغياب العدالة، تنشأ لديهم حالات من الإحباط والغضب قد تتحول إلى سلوك عنيف أو توجهات متطرفة. لذلك فإن بناء مؤسسات عادلة يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات يساهم في تقليل التوتر الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي، وهو ما يتقاطع مع التصور الأفلاطوني الذي يجعل من العدالة انسجاماً بين طبقات المجتمع ووظائفه المختلفة (أرسطو، ٣٥٠ ق.م، صفحة ٨١).

وفي سياق معاصر آخر، يمكن توظيف الفكر اليوناني في الإعلام بوصفه أداة لبناء ثقافة السلام، من خلال نشر قيم التسامح والاعتراف بالاختلاف، وتقديم نماذج فكرية تحفز على التفكير النقدي بدل الاستهلاك السلبي للمعلومات. وقد أثبتت الدراسات أن المجتمعات التي تحتضن التعددية الفكرية تكون أقل عرضة لانتشار العنف، لأنها توفر قنوات للتعبير والحوار بدلاً من الكبت والإقصاء (ديوي، ١٩١٦، صفحة ١٠١). وهنا يتقاطع هذا الطرح مع رؤية أفلاطون التي تجعل من التربية الأخلاقية شرطاً ضرورياً لبناء الدولة الفاضلة.



إن استثمار الفكر اليوناني لا يعني استنساخ الماضي، بل إعادة توظيف المبادئ الفلسفية في ضوء التحديات المعاصرة، لأن القيم مثل العدالة والحكمة والاعتدال تحمل طابعاً إنسانياً عاماً يتجاوز الزمان والمكان (بدوي، ١٩٤٦، صفحة ١١٨). ومن هذا المنطلق، يصبح الفكر الأفلاطوني قابلاً للتأويل المعاصر باعتباره مشروعاً يربط بين الأخلاق والسياسة في إطار واحد يهدف إلى تحقيق السلام المستدام.

وفي السياق الحديث، يمكن ربط هذه الرؤية بنظريات الفعل التواصلي عند يورغن هابرماس، الذي أكد على أهمية الحوار العقلاني بوصفه أساساً لبناء الفضاء العام الديمقراطي. فبدلاً من العنف أو الإكراه، يتم إنتاج المعنى الاجتماعي من خلال التفاعل اللغوي القائم على الفهم المتبادل. وهذا التصور يعيد إنتاج فكرة أفلاطون حول أهمية الحوار في الوصول إلى الحقيقة، لكنه يوسّعها لتشمل المجال السياسي المعاصر بوصفه فضاءً تواصلياً مفتوحاً (هابرماس، ١٩٩٥، ص ٤٥٨-٤٥٩).

ومن منظور السلام الأفلاطوني، يمكن القول إن العنف المعاصر هو نتيجة مباشرة لانقطاع التواصل بين الأفراد وغياب العدالة في توزيع الفرص والاعتراف. لذلك فإن إعادة بناء المجتمع تتطلب تأسيس فضاء عام يقوم على العقلانية التوافقية، بحيث يصبح الحوار بديلاً عن الصراع، والفهم المتبادل بديلاً عن الإقصاء. كما أن الدولة الحديثة، وفق هذا التصور، مطالبة بتوفير إطار معياري يضمن التعايش بين مختلف التوجهات الفكرية والدينية دون فرض رؤية أحادية، وهو ما يتقاطع مع الإشكاليات التي يناقشها هابرماس حول الدولة الليبرالية ومشروعيتها قيمها (هابرماس، ٢٠١٣، ص ٤٦).

وفي ضوء هذا التداخل بين الفلسفة اليونانية والفكر المعاصر، يمكن القول إن مشروع أفلاطون في السلام والعدالة لا يزال يحتفظ براهنيتها، إذ يقدم تصوراً عميقاً للعنف بوصفه خللاً في النظام الداخلي للإنسان والدولة، ويقترح في المقابل نموذجاً يقوم على التوازن العقلي والأخلاقي والحوار بوصفه أساساً لبناء مجتمع عادل ومستقر.

#### الخاتمة

- يتضح من خلال هذا البحث أن الفكر اليوناني، ولا سيما الفلسفة الأفلاطونية، يمثل مرجعاً أساسياً في بناء تصور عقلاني لمفاهيم السلام والعدالة، حيث يقوم على ترسيخ قيم العقل والحوار بوصفها أدوات لفهم الإنسان والعالم ومواجهة العنف والتطرف.
- بين البحث أن مفهوم العنف لا ينفصل عن البنية الفكرية والاجتماعية، وأنه غالباً ما يرتبط بغياب التفكير النقدي وانغلاق الأفق المعرفي، وهو ما يجعل من الفلسفة وسيلة ضرورية لإعادة تشكيل الوعي الإنساني على أسس عقلانية.



- أظهر التحليل أن العدالة، في منظور الفكر اليوناني، ليست مجرد مبدأ قانوني، بل هي شرط أساسي لتحقيق السلام الاجتماعي، إذ إن غياب العدالة يؤدي إلى اختلال التوازن داخل المجتمع وظهور النزعات العنيفة .
- أكد البحث أن تعزيز ثقافة الحوار والتسامح يمثل مدخلاً عملياً للحد من التطرف، وأن الأنظمة التربوية والثقافية القائمة على النقاش والتحليل تسهم في بناء وعي قادر على قبول الاختلاف وإدارة التنوع الفكري .
- خلص البحث إلى أن الفلسفة ليست نشاطاً نظرياً مجرداً، بل يمكن توظيفها كأداة فاعلة في معالجة قضايا الواقع المعاصر، وأن إعادة قراءة الفكر اليوناني في ضوء تحديات العصر تمثل خطوة ضرورية نحو بناء مجتمع أكثر سلاماً وعدلاً واستقراراً.

#### قائمة المراجع

- أرسطو. (٢٠٠٨). *السياسة*، ترجمة احمد لطفي السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة
- أركون، محمد. (١٩٨٤). *الفكر الإسلامي*، دار الساقى، ترجمة هاشم صالح. دار الساقى، بيروت.
- أفلاطون (١٩٨٦). *القوانين*، ترجمة حسن ظاظا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- أفلاطون. (٢٠٠٤). *الجمهورية*. ترجمة . فؤاد زكريا . دار الوفاء. الاسكندرية.
- إمام، عبد الفتاح. (١٩٥٨). *الفلسفة اليونانية*. دار الثقافة. القاهرة
- بدوي، عبد الرحمن. ١٩٤٦. *تاريخ الفلسفة اليونانية*. وكالة المطبوعات.
- بوبر، كارل. (١٩٤٥). *المجتمع المفتوح*. ترجمة السيد نفاذي. دار التنوير، بيروت.
- الجابري، محمد عابد. (٢٠٠١). *العقل الأخلاقي العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- حرب، علي. (٢٠٠٥). *نقد العنف*. المركز الثقافي العربي. بيروت.
- حنفي، حسن. ١٩٨٨. *الدين والثورة*. مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الخزرجي : ثامر كامل (٢٠٠٤) ، *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة* ، عمّان.
- ديوي، جون. (١٩١٦). *الديمقراطية والتربية لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة*.
- زكريا، فؤاد. (٢٠٠٦). *التفكير العلمي*. دار التنوير.
- سباين، جورج (١٩٧١). *تطور الفكر السياسي*، ترجمة حسن جلال العروسي، ج١، دار المعارف. القاهرة.
- السيوحي، الاب جيمس فينكيان (١٩١٩). ، *أفلاطون سيرته واثاره ومذهبه الفلسفي* ، دار المعارف، القاهرة.
- فرنان ، جان بيار (١٩٨٧). ، *اصول الفكر اليوناني* ، ترجمة سليم حداد ، ط ١ ، بيروت.





- كرم، يوسف. (١٩٣٦). تاريخ الفلسفة اليونانية. دار المعارف. بيروت.
- ميل، جون ستيوارت. (١٨٥٩). الحرية.
- هابرماس، يورغن (١٩٩٥). القول الفلسفي للحدثة. ترجمة فاطمة الجيوشي. منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق.
- هابرماس، يورغن (٢٠١٣). الأسس القبل السياسية للدولة الديمقراطية القانونية. تعريب حميد لشهب. دار جداول. بيروت.

#### Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors.

#### Conflict of Interest

The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper.

#### Acknowledgments

The authors would like to extend their heartfelt thanks to Mustansiriyah University, College of Arts, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance offered by the institution greatly contributed to the successful completion of this study.